المطلب الثالث:دورة الميزانية

دورة الميزانية العامة يقصد بدورة الميزانية العامة مختلف المراحل التي تمر بها الموازنة العامة من إعداد ،مناقشة ،تنفيذ ،ومراقبة ،وتمر الموازنة العامة في معظم دول العالم بأربع مراحل:

أولا - مرحلة التحضير أو الإعداد :

إعداد الموازنة العامة للدولة يعتبر مرحلة حاسمة في الإدارة المالية الحكومية ، وتبدأ هذه العملية بتقدير النفقات وتحديد الإيرادات المطلوبة لتغطيتها، والدقة في التقديرات أمر بالغ الأهمية لتجنب الصدمات المالية والآثار السلبية خلال مرحلة التنفيذ، وفي غالب الأحوال تتولى السلطة التنفيذية في أغلب دول العالم مسؤولية تحضير الموازنة العامة، وذلك لعدة أسباب.

1 -السلطة التنفيذية مسؤولة عن تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، وهي تمتلك البرامج والسياسات اللازمة لتحقيق هذه الأهداف.

2- تمتلك الحكومة الأجهزة والقدرات الفنية والإدارية الكافية لتقييم القدرات المالية للقطاعات المختلفة واختيار مصادر الإيرادات المناسبة.

تبدأ عملية تحضير الموازنة على مستوى الوحدات الحكومية الصغرى، حيث تقوم كل مؤسسة أو هيئة أو وزارة بإعداد تقديراتها للنفقات والإيرادات المتوقعة للسنة المالية و تستخدم الحكومة خلال هذه المرحلة مجموعة من المبادئ العامة والأساليب الفنية بمساعدة الخبراء والمستشارين وتتقدم العملية من الوحدات الأدنى إلى الوحدات الأعلى، مثل الوزارات، التي ترفع تقديراتها إلى وزارة المالية، بعد ذلك، تقوم وزارة المالية بدراسة التقديرات وعرضها على السلطة التشريعية للمناقشة.

ثانيا : مرحلة اعتماد أو مناقشة

في الدول ذات النظم البرلمانية أو التي تحتوي على سلطات تشريعية منتخبة، تعتبر الميزانية العامة جزءًا رئيسيًا من العملية التشريعية تخضع الميزانية، مثل أي مشروع قانون آخر، للمناقشة والمراجعة من قبل السلطة التشريعية و بعد الموافقة عليها، تصبح الميزانية قانونًا ملزمًا ،و عادةً ما يتم دراسة الميزانية أولاً بواسطة لجنة برلمانية متخصصة قبل أن يتم عرضها على المجلس التشريعي

بأكمله ، وغالبًا ما تختلف الأرقام النهائية في الميزانية التي يوافق عليها البرلمان عن الأرقام الأولية التي قدمتها السلطة التنفيذية، فهناك فرق بين كيفية موافقة البرلمان على الإيرادات والنفقات ؛ فالموافقة على الإيرادات تُعتبر بمثابة تفويض للحكومة بتحصيلها ويمكن للحكومة أن تتجاوز الرقم الإجمالي للإيرادات المحدد في قانون المالية دون الحصول على إذن مسبق، بينما الموافقة على النفقات تُعتبر تخصيصًا لأوجه الإنفاق ولا يجوز للحكومة تجاوز المبالغ المخصصة لكل نفقة أو نقل المبالغ بين الاعتمادات المختلفة دون موافقة مسبقة من البرلمان فهذه العملية تضمن تطبيق قاعدة تخصيص الاعتمادات بشكل صحيح.

ثالثا - مرحلة تنفيذ الميزانية :

تُعد مرحلة تطبيق الميزانية العامة واحدة من أبرز الخطوات في دورة الميزانية. خلال هذه المرحلة، حيث يتم وضع الميزانية محل التنفيذ حيث تبدأ الوزارات والجهات الحكومية المختلفة في استخدام الأموال المخصصة لها وجمع الإيرادات المصرح بها، وعقب استلام الإيرادات يتم إبلاغ وزارة المالية ،و تتضمن عملية تطبيق الميزانية جمع الإيرادات المصرح بها، وهي ما تُعرف بعملية تحصيل الإيرادات، بالإضافة إلى تنفيذ النفقات المخصصة لها ميزانية، وهو ما يُسمى بعملية صرف النفقات.

1-**عملية صرف النفقات العامة**: و تتم عبر أربع مراحل رئيسية:

-**لارتباط بالنفقة** :يتم في هذه المرحلة تأسيس وتوثيق التزام المالي على عاتق الدولة

- **تصفية النفقة** :تقدير المبلغ المستحق وخصمه من الموازنة العامة.

-**الأمر بالصرف** :إصدار قرار بدفع المبلغ المحدد.

-**الصرف أو الدفع** :تنفيذ الدفع الفعلي للمبلغ المستحق

2- إجراءات تحصيل الإيرادات العامة:و تشمل ثلاث خطوات رئيسية:

-**الإثبات** :تأكيد حق الدولة في الديون من خلال التحقق المادي والقانوني.

-**التصفية** :تحديد المبلغ الصحيح المستحق وإصدار سند الأمر بالتحصيل.

-**التحصيل** :جمع الديون المستحقة، سواء طوعًا أو عبر الإجراءات القضائية

رابعا :مرحلة مراقبة تنفيذ الميزانية

مرحلة مراقبة تنفيذ الميزانية هي المرحلة النهائية والأساسية في عملية الميزانية العامة للدولة ،و تهدف هذه المرحلة إلى التحقق من مدى فعالية ودقة تنفيذ الميزانية ومطابقتها للأهداف الموضوعة و تركز الرقابة على عدة أهداف أساسية:

1-التحقق من الإنفاق الحكومي :التأكد من أن الأموال تُصرف طبقًا للخطة المقررة (الميزانية)، وضمن الحدود الموضوعة، وأن الاعتمادات المالية تُستخدم في المجالات المخصصة لها.

2-الكشف عن الأخطاء والمخالفات :البحث عن الأخطاء، سوء التصرف، والانحرافات المالية، واتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيحها.

3-تخفيض التكاليف وضبط النفقات :العمل على تقليل تكاليف العمل الحكومي، منع الإسراف، وتنظيم النفقات في المجالات الأقل أهمية.

بالنسبة للدول النامية، تضاف أهداف إضافية للرقابة:

4-ضمان تحقيق أهداف التنمية :التأكد من أن عمليات التنمية ومشاريعها تتقدم نحو تحقيق الأهداف المحددة بكفاءة وسرعة.

5-استخدام الموارد بشكل فعال :الحرص على الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة والحد من الإسراف الحكومي.

6-تحقيق الكفاءة الإنتاجية في القطاع العام :العمل على تعزيز الكفاءة والإنتاجية في القطاعات الحكومية.

هذه المرحلة تعكس مدى التزام الحكومة بالمساءلة والشفافية في إدارة الموارد المالية، وتلعب دورًا حيويًا في ضمان الاستخدام الأمثل للموارد العامة.

7-أنواع الرقابة على تنفيذ الميزانية: تنقسم هذه الرقابة إلى

-الرقابة السابقة على الصرف :تفحص المعاملات المالية قبل تنفيذها لمنع المخالفات، تتطلب إذن مسبق بالصرف، وتعمل بشكل وقائي.

-الرقابة اللاحقة على الصرف :تدقيق المعاملات المالية بعد تنفيذ الميزانية لاكتشاف ومعاقبة المخالفات، تشمل النفقات والإيرادات، ولها طابع ردعي.

خاتمة

تم تناول مختلف الجوانب المتعلقة بالمالية العامة وتفاعلاتها مع العلوم الأخرى في هذه السلسلة من المحاضرات، بدأنا بدراسة أساسيات المالية العامة وعلاقتها بمجالات معرفية أخرى، مركزين على الاحتياجات العامة والخاصة ، ثم تناولنا موضوع النفقات العامة، بما في ذلك تصنيفاتها والمبادئ التي تحكم استخدامها، وتناولنا أيضًا ظاهرة تزايد هذه النفقات. بعد ذلك، ركزنا على الإيرادات العامة وتقسيماتها، مثل الإيرادات الاقتصادية والسيادية، التي تشمل الرسوم، و خصصنا جزءًا مهمًا من المحاضرات لدراسة الضرائب كأحد أهم مصادر إيرادات الدولة، ثم انتقلنا لبحث القروض العامة، تصنيفاتها أخيرًا، تطرقنا إلى الميزانية العامة للدولة، شارحين مبادئها ومراحلها.